شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

إمبريالية الطاقة الجديدة

نقل الصدمة الجيو-اقتصادية وإعادة توزيع القوة الشرائية والثروة في الاقتصاد العالمي.

د. مظهر محمد صالح

20 ايلول 2026

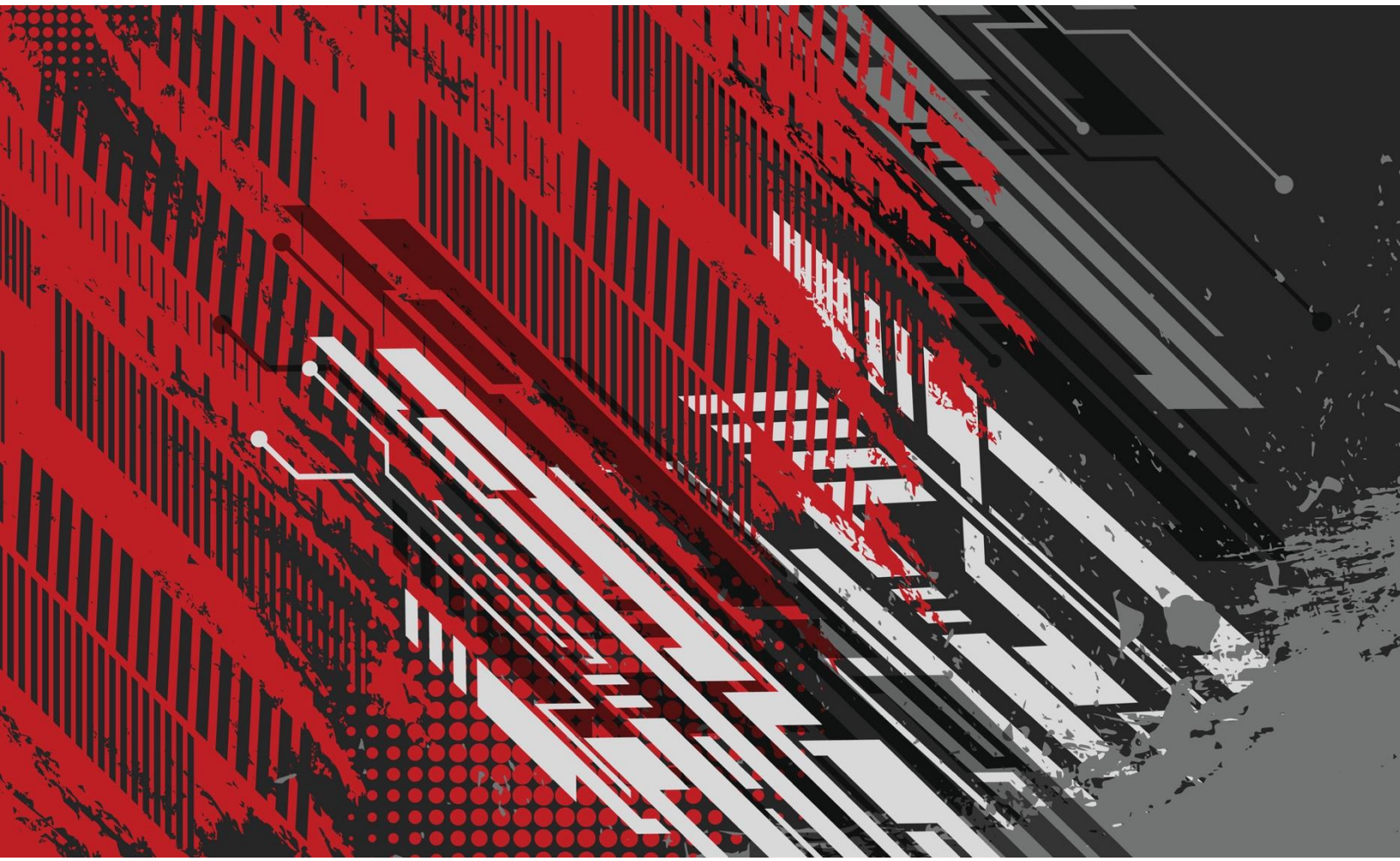

حقوق النشر محفوظة © 2026 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

إمبريالية الطاقة الجديدة

نقل الصدمة الجيو-اقتصادية وإعادة توزيع القوة الشرائية والثروة في الاقتصاد العالمي.

تمهيد:

تبحث هذه الورقة في التحولات التي طرأت على طبيعة القوة الاقتصادية المرتبطة بالطاقة في الاقتصاد العالمي، وتقترح مفهوم «إمبريالية الطاقة الجديدة» بوصفه إطاراً لتحليل العلاقة بين الجغرافيا السياسية وأسواق الطاقة وإعادة توزيع القوة الشرائية والثروة. وتنطلق الورقة من فرضية مفادها أن السيطرة على الطاقة لم تعد تقتصر على امتلاك الموارد الطبيعية أو السيطرة المباشرة على مناطق إنتاجها فحسب , وإنما أصبحت ترتبط أيضاً بالقدرة على التأثير في أسعار الطاقة، وممرات نقلها، وتكاليف التأمين والتمويل، وشروط التجارة، والأسعار العالمية، ومن ثم في مقدار القوة الشرائية التي يحتفظ بها المنتجون والمستهلكون بعد انتقال الصدمة عبر الاقتصاد العالمي.

وتستند الورقة إلى ثلاثة مسارات نظرية مترابطة. الأول ، هو مفهوم الصدمة الجيو-اقتصادية كما تناولناه سابقاً في تحليلنا للصدمات الجيوسياسية وانعكاساتها على أسواق الطاقة والتجارة والمال وإعادة توزيع الخسائر والمكاسب.

والثاني ، هو أدبيات صدمات أسعار الصادرات والواردات، وبخاصة دراسة Di Pace و Juvenal وPetrella، التي توضح أن صدمات أسعار الصادرات والواردات لا تؤثر بصورة متماثلة في الاقتصادات.

والثالث، هو أدبيات التضخم وإعادة توزيع الثروة التي طورها Doepke وSchneider، والتي توضح أن التضخم يمكن أن يؤدي إلى انتقال حقيقي للثروة بين حائزي الأصول والالتزامات الاسمية.

وتجمع الورقة هذه المسارات في إنموذج واحد، يبدأ بالصدمة الجيوسياسية، وينتقل إلى صدمة الطاقة، ثم إلى الأسعار والتجارة والتضخم، وينتهي بإعادة توزيع القوة الشرائية والثروة.

وتطبق الورقة هذا الإطار على العراق بوصفه اقتصاداً شديد الحساسية لتقلبات أسعار النفط ، وتخلص إلى أن السؤال الاستراتيجي لم يعد : من يملك الطاقة فحسب ؟ وإنما: من يملك القدرة على التأثير في القوة الشرائية التي تولدها الطاقة؟

المقدمة.

احتلت الطاقة موقعاً مركزياً في تطور النظام الاقتصادي العالمي منذ الثورة الصناعية، وظلت السيطرة على مصادر الطاقة وممراتها وأسواقها أحد عناصر القوة الاقتصادية والاستراتيجية للدول.

غير أن طبيعة هذه القوة تغيرت بصورة جوهرية خلال العقود الأخيرة. فالعلاقة بين الطاقة والقوة لم تعد تنحصر في السيطرة المباشرة على حقول النفط والغاز، بل أصبحت تشمل شبكة أكثر تعقيداً من العلاقات المرتبطة بالإنتاج والنقل والتأمين والتمويل والتجارة والتسعير والأسواق المالية.

وتزداد أهمية هذه الشبكة عندما تحدث صدمة جيوسياسية في منطقة ذات أهمية استراتيجية لإمدادات الطاقة العالمية. ففي هذه الحالة لا يبقى أثر الصراع داخل حدود الدولة أو المنطقة التي نشأ فيها، بل ينتقل عبر أسعار الطاقة والتجارة والنقل والتأمين والأسواق المالية وسلاسل الإمداد.

وبهذا نصف من جانبنا الحالة من خلال مفهوم «الصدمة الجيو-اقتصادية»، موضحين أن الصدمات الجيوسياسية يمكن أن تتجاوز آثارها الحدود السياسية والعسكرية لتنعكس على أسواق الطاقة والتجارة والمال، ولا سيما عندما تقع في مناطق ذات أهمية استراتيجية مثل الخليج العربي ومضيق هرمز.

*لاحظ ورقة بحثنا المنشورة على شبكة الاقتصاديين العراقيين بعنوان (الصدمة الجيو-اقتصادية لحرب الخليج الثالثة: اعادة توزيع الثروك العالمية بين الخسارة الصافية وارباح الحرب)تموز 2026

ومن هنا تنطلق هذه الورقة من سؤال مركزي: كيف تتحول صدمة الطاقة من مجرد تغير في الأسعار إلى آلية لإعادة توزيع القوة الشرائية والثروة والقوة الاقتصادية بين الدول والقطاعات؟.

وتقترح الورقة الإجابة من خلال مفهوم «إمبريالية الطاقة الجديدة.

والمقصود بهذا المفهوم ، ليس الإمبريالية الاستعمارية التقليدية، وإنما نمط من القوة الاقتصادية يقوم على القدرة غير المتكافئة على التأثير في شروط إنتاج الطاقة ونقلها وتسعيرها وتمويلها، وعلى القدرة على تحمل الصدمة أو نقل تكلفتها إلى الآخرين أو الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي تولدها.

ولكن تبقى مشكلة البحث تتمثل في أن تحليل الطاقة في الاقتصاد السياسي الدولي غالباً ما ينطلق من سؤال ملكية الموارد.

فالدولة التي تمتلك النفط أو الغاز تُعد دولة ذات قوة طاقوية، بينما تُعد الدول التي تعتمد على الاستيراد هي أكثر تعرضاً للصدمات.

لكن هذا التصور، على أهميته، لا يفسر بصورة كاملة كيفية توزيع المكاسب والخسائر الناتجة عن صدمات الطاقة.

فعندما يرتفع سعر النفط، قد تستفيد الدول المصدرة من ارتفاع الإيرادات، ولكنها قد تواجه في الوقت نفسه ارتفاعاً في أسعار الواردات وتكاليف النقل والتأمين.

وبالمقابل، تتحمل الدول المستوردة ارتفاع تكلفة الطاقة، لكن بعض الشركات والقطاعات قد تستفيد من ارتفاع أسعار الطاقة أو من الطلب على البدائل والخدمات المرتبطة بها.

ومن ثم فإن الصدمة نفسها يمكن أن تنتج: خاسرين رابحين في الوقت ذاته.

وهنا تظهر الحاجة إلى الانتقال من تحليل ملكية الطاقة إلى تحليل توزيع القوة الشرائية الناتجة عن الطاقة.

الإطار النظري.

أ- الصدمة الجيو-اقتصادية.

تشكل الصدمة الجيو-اقتصادية نقطة البداية في النموذج المقترح.

حيث نرى أن الصدمات الجيوسياسية لا تبقى محصورة في المجال العسكري والسياسي، وإنما تمتد إلى الأسواق المالية والتجارية وأسواق الطاقة الدولية كما اشرنا سابقاً .

وتزداد آثارها عندما تقع في مناطق استراتيجية لتدفقات النفط والغاز، بحيث يؤدي اضطرابها إلى إعادة تشكيل موازين العرض والطلب وأسعار الطاقة عالمياً.

ومن ثم يمكن تمثيل الصدمة الجيو-اقتصادية بالمسار الآتي:

صراع جيوسياسي

↓

تهديد إنتاج أو نقل الطاقة

↓

ارتفاع درجة عدم اليقين

↓

اضطراب الأسواق

↓

ارتفاع أسعار الطاقة

↓

ارتفاع تكاليف النقل والتأمين

↓

اضطراب التجارة وسلاسل الإمداد

↓

إعادة توزيع الخسائر والمكاسب.

وهنا لا تكون الصدمة مجرد حدث سياسي، وإنما تصبح صدمة اقتصادية عالمية.

من صدمة الطاقة إلى إعادة توزيع القوة الشرائية.

يمكن الآن تركيب المستويين السابقين. فالصدمة الجيوسياسية تؤدي إلى: صدمة جيو-اقتصادية ، و صدمة في أسعار الطاقة.

وهنا يتولد مساران متزامنان:

المسار الأول

ارتفاع أسعار الصادرات

↓

ارتفاع الإيرادات النفطية

↓

تحسن القوة الشرائية الخارجية.

المسار الثاني

ارتفاع أسعار الطاقة

↓

ارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل

↓

ارتفاع التضخم وأسعار الواردات

↓

تراجع القوة الشرائية لبعض الأطراف.

ومن ثم يمكن أن تحدث في اللحظة نفسها:

زيادة في القوة الشرائية للدولة المصدرة للنفط، وانخفاض في القوة الشرائية للمستهلكين والدول المستوردة.

وهذا هو جوهر إعادة التوزيع التي تسعى الورقة إلى تفسيرها.

تعريف إمبريالية الطاقة الجديدة.

بناءً على المسارات السابقة، تقترح الورقة تعريف إمبريالية الطاقة الجديدة على بأنها :

نمط من القوة الاقتصادية يقوم على القدرة غير المتكافئة للدول أو الشركات أو الشبكات الاستراتيجية على التأثير في أسعار الطاقة وشروط إنتاجها ونقلها وتمويلها وتسويقها، بما يؤثر في القوة الشرائية وتوزيع الفائض والثروة بين الدول والقطاعات.

وهذا التعريف إضافة نظرية خاصة بهذه الورقة.

فالدراسة لا تدعي أن Doepke و Schneiderأو .Di Pace et al استخدموا هذا المفهوم ، بل تستخدم نتائجهم لبناء الإطار النظري الذي تقترحه الورقة.

من إمبريالية المورد إلى إمبريالية القيمة.

يمكن التمييز بين شكلين من (القوة الطاقوية):

-الإمبريالية التقليدية للطاقة ، وتقوم على السيطرة على المورد ، أي:

*الحقول.

*الاحتياطيات.

*الإنتاج.

*مناطق النفوذ.

الإمبريالية الجديدة للطاقة، وتقوم على التأثير في شروط انتقال القيمة.

أي:

*الأسعار.

*الممرات.

*التأمين.

*النقل.

*التمويل.

*التكنولوجيا.

*الأسواق.

*البدائل.

وبهذا: (من يملك المورد) لا يملك بالضرورة (كل القيمة) الناتجة عنه.

وهذه النقطة هي التي تسمح للورقة بالانتقال من مفهوم السيطرة على الموارد إلى مفهوم السيطرة على القوة الشرائية.

العراق بوصفه حالة تطبيقية.

يمثل العراق حالة مهمة لتطبيق هذا النموذج بسبب الوزن الكبير للنفط في الاقتصاد والمالية العامة.

وعلى وفق بيانات صندوق النقد الدولي في مشاورات المادة الرابعة للعام 2025، بلغت إيرادات النفط نحو 36% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2024، في حين بلغت الإيرادات والمنح الحكومية نحو 39.3% من الناتج المحلي الإجمالي. كما بلغت صادرات النفط الخام نحو 99.2 مليار دولار في العام 2024 وفق تقديرات الصندوق.

وتوضح هذه البيانات أن النفط ليس مجرد قطاع تصديري في العراق. بل إنه يمثل مصدراً مركزياً للإيرادات الحكومية وللقدرة على الإنفاق والاستيراد. ولهذا فإن أي صدمة في أسعار النفط تنتقل بسهولة إلى الاقتصاد الكلي.

العراق والصدمة الجيو-اقتصادية.

تكتسب الصدمة الجيو-اقتصادية أهمية خاصة بالنسبة إلى العراق بسبب موقعه في منطقة الخليج وارتباط اقتصاده بمنظومة الطاقة العالمية. فإذا أدى اضطراب جيوسياسي إلى ارتفاع أسعار النفط ، سيقود الى ارتفاع الايرادات. لكن إذا ترافق ذلك مع ، ارتفاع تكاليف النقل والتأمين ، وارتفاع أسعار السلع المستوردة ، فإن جزءاً من المكسب الاسمي يمكن أن يتآكل.

ومن هنا لا يكفي القول: ان العراق مستفيد لأن أسعار النفط ارتفعت. بل يجب طرح السؤال:

ما مقدار القوة الشرائية الصافية التي حصل عليها العراق بعد احتساب تغير أسعار الواردات والتكاليف المرتبطة بالصدمة؟ وهذا السؤال هو الذي يربط الحالة العراقية مباشرة بالإطار النظري للدراسة.

الصدمة النفطية والمالية العامة العراقية.

عندما ترتفع أسعار النفط ، ترتفع قدرة الدولة على الإنفاق . وبالعكس، عندما تنخفض الأسعار، تنخفض الإيرادات وتظهر ضغوط على الموازنة.

وتشير بيانات صندوق النقد إلى أن سعر النفط اللازم لمعادلة الموازنة العراقية ارتفع إلى نحو 84 دولاراً للبرميل في العام 2024، مقارنة بنحو 54 دولاراً في العام 2020 .

ويعني ذلك أن حساسية المالية العامة لتقلبات أسعار النفط أصبحت مسألة جوهرية.

وبهذا يمكن أن تنتقل الصدمة عبر المسار الآتي:

أسعار النفط

↓

الإيرادات النفطية

↓

الموازنة العامة

↓

الإنفاق الحكومي

↓

الطلب المحلي

↓
النشاط الاقتصادي.

وهكذا تصبح صدمة الطاقة صدمة اقتصادية شاملة.

القوة الشرائية بدلاً من الإيراد.

نرى في هذا التحليل أن يكون مؤشر القوة الشرائية للريع النفطي أكثر أهمية من الإيرادات الاسمية وحدها. ويمكن تبسيط ذلك كما يلي:

القوة الشرائية النفطية = الإيرادات النفطية ÷ أسعار السلع والخدمات المستوردة.

فإذا ارتفعت الإيرادات النفطية بنسبة 20% وارتفعت أسعار الواردات بنسبة 5%، فإن المكسب الحقيقي أكبر مما لو ارتفعت أسعار الواردات بنسبة 18.% وبالتالي فإن:

الريع النفطي ≠ القوة الشرائية للريع النفطي نفسه.

وهذا التمييز ضروري لفهم العلاقة بين الطاقة والثروة.

الصدمة الجيو-اقتصادية وإمبريالية الطاقة الجديدة.

يمكن الآن صياغة النموذج المركزي للدراسة: من منطلق ان: صراع أو اضطراب جيوسياسي يقود الى صدمة جيو-اقتصادية ، والى اضطراب في إنتاج أو نقل الطاقة ، و من ثم ارتفاع أو تقلب أسعار الطاقة مؤدياً الى: ارتفاع أسعار الصادرات و ارتفاع أسعار الواردات والتكاليف ، ومن ثم يقود الى زيادة الإيرادات والتضخم، وتغير القوة الشرائية ، وإعادة توزيع الثروة ، و يترتب على ذلك إعادة توزيع الفائض الاقتصادي، ومن ثم إعادة توزيع القوة الاقتصادية وتوليد إمبريالية الطاقة الجديدة.

وهنا تظهر الإضافة النظرية للدراسة.

فالطاقة ليست فقط مورداً ، بل إنها آلية لإعادة توزيع القوة الاقتصادية عندما تحدث الصدمات.

متى تتحول الصدمة إلى أداة قوة؟

ليست كل دولة تتعرض للصدمة بالطريقة نفسها ، بل تختلف القدرة على التعامل معها وعلى وفق:

1. حجم الاحتياطيات المالية.
2. درجة الاعتماد على استيراد الطاقة.

3. تنوع الاقتصاد.

4. مرونة التجارة.

5. القدرة على تأمين النقل.

6. قوة العملة.

7. حجم الدين.

8. القدرة على تمويل العجز.

9. امتلاك بنية تحتية للطاقة.

10. القدرة على إنتاج البدائل.

ومن ثم فإن القدرة على امتصاص الصدمة تصبح بحد ذاتها مصدراً من مصادر القوة. وقد تكون الدولة المنتجة للنفط ضعيفة في بعض هذه الجوانب رغم امتلاكها المورد.

وهنا يظهر الفرق بين:

قوة المورد و قوة النظام الاقتصادي المحيط بالمورد.

إمبريالية الطاقة الجديدة كعلاقة غير متماثلة.

تتصف العلاقة الإمبريالية الجديدة بثلاثة أنواع من عدم التماثل:

1. عدم تماثل التعرض.

فبعض الدول أكثر تعرضاً للصدمات من غيرها.

2. عدم تماثل القدرة على الاستجابة.

بعض الدول تستطيع استخدام الاحتياطيات والسياسة المالية والنقدية لامتصاص الصدمة.

3. عدم تماثل القدرة على الاستفادة.

بعض الأطراف تستطيع تحويل الصدمة إلى فرصة لتحقيق مكاسب إضافية.

وبهذا يمكن تعريف القوة الطاقوية الجديدة بأنها:

(القدرة على التأثير في الصدمة، أو تحملها، أو نقل تكلفتها، أو تحويلها إلى مكسب).

البعد التضخمي للصدمة.

لا تتوقف آثار صدمة الطاقة عند سعر النفط .فارتفاع الطاقة يمكن أن ينتقل إلى:

الكهرباء ، النقل ، الغذاء ،الصناعة ،الخدمات ، والمستوى العام للأسعار.

وعندما يحدث التضخم، فإن إعادة التوزيع لا تقتصر على المنتج والمستهلك ، بل يمكن أن تشمل:

* المدينون والدائنون.
* الحكومة والقطاع الخاص.
* حائزي الأصول الاسمية.
* حائزي الأصول الحقيقية.
* الاقتصاد المحلي والأجانب.

وهذا هو المجال الذي تقدم فيه دراسة Doepke و Schneiderالأساس النظري لفهم التضخم باعتباره أداة لإعادة توزيع الثروة.

لماذا العراق مهم في اختبار النظرية؟

يمثل العراق حالة مثيرة للاهتمام لأن الدولة تجمع بين:

امتلاك مورد طاقوي استراتيجي

و

اعتماد مرتفع على الإيرادات النفطية

و

تعرض كبير لتقلبات أسعار النفط

و

اعتماد على التجارة الخارجية لتلبية جزء مهم من احتياجات الاقتصاد.

وهذا يجعل بلادنا في موقع مزدوج ، فمن ناحية ارتفاع أسعار النفط يمكن أن يكون مصدراً للقوة. ومن ناحية ارتفاع أسعار الطاقة والتكاليف العالمية يمكن أن يكون مصدراً للضغط. ومن هنا فإن أثر الصدمة لا يتحدد باتجاه السعر وحده، وإنما بتركيب الاقتصاد.

النتيجة النظرية الخاصة بالعراق.

يمكن صياغة الوضع العراقي في معادلة مفاهيمية: المكسب النفطي الحقيقي = الزيادة في إيرادات النفط – الزيادة في تكلفة الواردات – تكاليف الصدمة المرتبطة بالنقل والتأمين والتجارة.

وهذه ليست معادلة محاسبية رسمية، وإنما أداة تحليلية تقترحها الورقة.

فإذا كانت الزيادة في الإيرادات أكبر بكثير من زيادة تكاليف الواردات، تتحسن القوة الشرائية.

أما إذا ارتفعت التكاليف الخارجية والمحلية بصورة كبيرة، فقد يكون المكسب الحقيقي أقل بكثير من المكسب الاسمي.

من القوة النفطية إلى القوة الاقتصادية.

لا تصبح الدولة قوية اقتصادياً لمجرد امتلاك النفط. فالقوة النفطية قد تتحول إلى: قوة اقتصادية إذا استطاعت الدولة تحويل الإيرادات النفطية إلى:

*إنتاج.

*استثمار.

*تكنولوجيا.

*بنية تحتية.

*رأس مال بشري.

*صادرات غير نفطية.

أما إذا تحولت الإيرادات بصورة أساسية إلى استهلاك واستيراد وإنفاق جاري، فإن النفط يبقى مصدراً للدخل، لكنه لا يتحول بالضرورة إلى قوة اقتصادية مستدامة .ولهذا فإن جوهر إمبريالية الطاقة الجديدة لا يتعلق بمن يحصل على الإيراد فحسب ، وإنما بمن يستطيع تحويل الإيراد إلى قدرة إنتاجية وقوة اقتصادية طويلة الأجل.

النموذج النظري النهائي.

يمكن تلخيص النظرية المقترحة في النموذج الآتي:

المرحلة الأولى: الجغرافيا السياسية

صراع / حرب / تهديد / عقوبات / اضطراب ممر.

المرحلة الثانية: الصدمة الجيو-اقتصادية
اضطراب الطاقة والتجارة والتمويل.

المرحلة الثالثة: صدمة الأسعار
أسعار الطاقة + أسعار الصادرات + أسعار الواردات.

المرحلة الرابعة: الانتقال الكلي
التضخم + شروط التبادل + سعر الصرف + تكاليف النقل.

المرحلة الخامسة: القوة الشرائية
من يكسب؟ ومن يخسر؟

المرحلة السادسة: إعادة توزيع الثروة
بين الدول والقطاعات والأسر والمدينين والدائنين.

المرحلة السابعة: إعادة توزيع القوة
إعادة توزيع الفائض والقدرة الاقتصادية.

المرحلة النهائية
إمبريالية الطاقة الجديدة.

الإضافة النظرية لورقة البحث.

لا تدعي الدراسة أن أياً من المصادر الثلاثة يقدم نظرية «إمبريالية الطاقة الجديدة» بصيغتها الحالية .
بل إن الإضافة النظرية تقوم على تركيب ثلاثة مسارات:
الصدمة الجيو-اقتصادية
(كما اشرنا اليها في بحثنا السابق)

↓

تفسير كيف تنتقل الجغرافيا السياسية إلى الأسواق.

(Di Pace, Juvenal & Petrella)

صدمات أسعار الصادرات والواردات

↓

تفسير كيف تنتقل الصدمة عبر التجارة وشروط التبادل

(Doepke & Schneider)

التضخم وإعادة توزيع الثروة

↓

تفسير كيف يمكن أن تؤدي الصدمة السعرية إلى تغير توزيع الثروة .ومن خلال جمع هذه المسارات تقترح ورقة الدراسة هذه: اعتماد مفهوم إمبريالية الطاقة الجديدة بوصفها نظاماً لإعادة توزيع القوة الشرائية والفائض الاقتصادي من خلال التحكم في مسارات صدمة الطاقة أو القدرة غير المتكافئة على تحملها والاستفادة منها.

الاستنتاجات.

استناداً لما تقدم ، يمكن استخلاص النتائج النظرية الآتية:

أولاً: لم تعد السيطرة على الطاقة تعني السيطرة المباشرة على المورد فحسب.

ثانياً: أصبحت ممرات الطاقة والنقل والتأمين والتمويل والتسعير مصادر للقوة الاقتصادية.

ثالثاً: الصدمة الجيوسياسية يمكن أن تتحول إلى صدمة جيو-اقتصادية ذات آثار عالمية.

رابعاً: صدمات أسعار الصادرات والواردات ليست متماثلة، ولذلك لا يكفي استخدام مؤشر شروط التبادل التجاري وحده لفهم جميع آثار الصدمة.

خامساً: يمكن للتضخم أن يؤدي إلى إعادة توزيع حقيقية للثروة عبر تغيير القيمة الحقيقية للأصول والالتزامات الاسمية.

سادساً: ارتفاع الإيرادات النفطية لا يعني بالضرورة ارتفاعاً مماثلاً في القوة الشرائية.

سابعاً: القوة الاقتصادية الناتجة عن الطاقة تعتمد على قدرة الدولة على امتصاص الصدمة وتحويل الريع إلى قدرة إنتاجية.

ثامناً: يمثل العراق حالة مناسبة لاختبار هذه النظرية بسبب الوزن الكبير للنفط في إيرادات الدولة والاقتصاد. وتظهر بيانات صندوق النقد الدولي للعام 2025 ،كما ذكرنا سابق ،أن إيرادات النفط بلغت نحو 36% من الناتج المحلي الإجمالي العراقي في العان 2024.

تاسعاً: تصبح الطاقة أداة لإعادة توزيع القوة عندما تختلف قدرة الأطراف على تحمل الصدمة والاستفادة منها.

عاشراً: ويستخلص مما تقدم ، ان هذه الورقة تنطلق من تحول أساسي في فهم القوة الطاقوية.

ففي النموذج التقليدي كان السؤال: من يملك النفط؟

أما في النموذج الذي تقترحه الدراسة فيصبح السؤال: من يملك القدرة على تحديد شروط انتقال القيمة والقوة الشرائية التي يولدها النفط؟

فالصدمة الجيوسياسية قد تبدأ كحدث سياسي أو عسكري، لكنها تتحول إلى صدمة جيو-اقتصادية عندما تؤثر في الطاقة والتجارة والتمويل والنقل.

ثم تنتقل الصدمة إلى الأسعار.

ومن الأسعار إلى شروط التبادل.

ومن شروط التبادل إلى القوة الشرائية.

ومن القوة الشرائية إلى توزيع الثروة.

ومن توزيع الثروة إلى توزيع القوة الاقتصادية.

ومن هنا يمكن تعريف إمبريالية الطاقة الجديدة بأنها:

(القدرة غير المتكافئة على التأثير في مسار القيمة والقوة الشرائية الناتجة عن الطاقة، من خلال التحكم المباشر أو غير المباشر في الموارد والأسعار والممرات والتجارة والنقل والتأمين والتمويل والأسواق، أو من خلال القدرة على تحمل الصدمات وتحويلها إلى مكاسب على حساب أطراف أكثر تعرضاً لها)

وبالنسبة إلى العراق، فإن التحدي لا يتمثل في امتلاك النفط فحسب ، ولا حتى في زيادة الإنتاج أو الإيرادات، وإنما في تحويل القوة الشرائية الناتجة عن المورد إلى قوة اقتصادية مستدامة.

وبذلك يمكن أن تكون النتيجة الأساسية للبحث:
الدولة لا تصبح قوية لأنها تملك الطاقة فحسب، وإنما تصبح قوية عندما تملك شروط تحويل الطاقة إلى قوة شرائية وثروة وقدرة إنتاجية مستدامة.
(ومن هنا تنتقل إمبريالية الطاقة الجديدة من مفهوم السيطرة على المورد إلى مفهوم السيطرة على شروط انتقال القيمة).

قائمة المراجع :

Doepke, M., & Schneider, M. (2006). Inflation and the redistribution of nominal wealth. *Journal of Political Economy, 114*(6), 1069–1097. https://doi.org/10.1086/508379

Di Pace, F., Juvenal, L., & Petrella, I. (2025). Terms-of-trade shocks are not all alike. *American Economic Journal: Macroeconomics*, *17*(2), 24–64. https://doi.org/10.1257/mac.20220035

صالح، م. م. (2026). الصدمة الجيو-اقتصادية لحرب الخليج الثالثة: إعادة توزيع الثروة العالمية بين الخسارة الصافية وأرباح الحرب. *شبكة الاقتصاديين العراقيين*. 2 تموز/يوليو 2026.

International Monetary Fund. (2025). *Iraq: 2025 Article IV consultation*. International Monetary Fund.

عن الكاتب: الدكتور مظهر محمد صالح: باحث اقتصادي و اكاديمي. مستشار رئيس مجلس الوزراء العراقي.

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتباها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600